السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/8/20

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1628

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Effectiveness of Electronic Payment Methods and their impact on enhancing Financial Inclusion requirements: A Comparative Study Between Iraq and the United Arab Emirates

فاعلية وسائل الدفع الالكتروني واثرها في تعزيز متطلبات الشمول المالي دراسة مقارنة بين العراق والامارات العربية المتحدة

م.م منال علي فاطس/الباحث
Manal Ali Fatis
Manal.ali.m1990@uomustansiriyah.edu.iq
وزارة النفط العراقية

ا.د قصي عبود الجابري/ المشرف
Qusay Aboud AL-Jabry
qaljabery@yahoo.com
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to identify the role of electronic payment methods in promoting financial inclusion, with a comparison between Iraq and the United Arab Emirates. Electronic payment methods have been accepted all over the world at varying levels. Electronic payments are widely adopted in many countries, while the use of these electronic payments is low in Iraq. The use of electronic payment methods also plays an important role in promoting financial inclusion, as their use instead of cash payments contributes to enhancing financial inclusion, which is the foundation for implementing electronic payments. The greater the use of electronic payments, the greater the spread of ATMs and points of sale in the sample countries. Therefore, it is necessary to provide the technical infrastructure and technology necessary to implement electronic payments and attract the necessary human skills, such as the spread of communication technologies, information technologies, and internet networks, which enhance citizens' levels of use of these methods. Technologies that enable community members to access financial services.

Keywords: Electronic Payment, Promoting Financial Inclusion: the United Arab Emirates, Iraq

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي مع اجراء مقارنة بين دولتي العراق والإمارات العربية المتحدة ،ولقد حظيت وسائل الدفع الالكتروني بالقبول في جميع انحاء العالم بمستويات مختلفة حيث يتم اعتماد المدفوعات الالكترونية في العديد من دول العالم بشكل كبير بينما يكون استخدام تلك المدفوعات الالكترونية منخفض في العراق ، كما ان استخدام وسائل الدفع الالكتروني تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي ، إذ ان استخدامها بدل من الدفع النقدي يساهم في تعزيز الشمول المالي الذي يعد الاساس في تطبيق الدفع الالكتروني فكلما زاد استخدام الدفع الالكتروني زاد من انتشار أجهزة الصراف الآلي

ونقاط البيع في دول العينة لذا يتطلب توفير البنى التقنية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ الدفع الالكتروني واستقطاب التقنيات المهارات البشرية اللازمة كانتشار تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات وشبكات الانترنت التي تعزز مستويات استخدام المواطنين لهذه التقنيات التي تمكن افراد المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية.

الكلمات الرئيسية : وسائل الدفع الالكتروني، الشمول المالي، مؤشرات الدفع الالكتروني، مؤشرات الشمول، الإمارات العربية المتحدة، العراق.

المقدمة

يعد الشمول المالي أحد الاهداف الرئيسية للعديد من دول العالم حيث يسعى الى توفير الخدمات المالية لكافة افراد المجتمع ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة وان وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة مثل البطاقات الالكترونية والمحافظ الالكترونية والحسابات الالكترونية تلعب دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وفي هذا السياق تبرز اهمية دور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة والعراق كدولتين مختلفتين في تقديم الخدمات المالية وانتشارها.

أولاً: مشكلة البحث: على الرغم من اهمية الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا ان هناك تحديات كبيرة تواجه دول العالم ولا سيما العراق تتمثل بتدني استخدام وسائل الدفع الالكترونية كالبطاقات والمحافظ الالكترونية والتي يمكن ان تلعب دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وكما أن اختلافات كبيرة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والعراق في مجال استعمال وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لذا تنطلق مشكلة البحث من السؤالين الآتيين .

1. كيف يمكن لوسائل الدفع الالكتروني ان تسهم في تعزيز الشمول المالي في الإمارات والعراق؟
2. ماهي التحديات والفرص التي تواجه كل دولة في هذا المجال ؟

ثانياً: أهداف البحث

أ- مقارنة بين الإمارات والعراق في مجال استخدام وسائل الدفع الالكتروني
ب- التعرف على دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في الإمارات والعراق
ت- التعرف على اهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكتروني في الإمارات والعراق

ثالثاً: اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من تسليط الضوء على دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي لما لها من دور لإيصال الخدمات المالية الى جميع أفراد المجتمع .

رابعاً: فرضية البحث: ان استعمال وسائل الدفع الالكتروني تعزز الشمول المالي لما تتيح لمستخدميها من سهوله في الاستعمال وانخفاض في كلفة اجراء المعاملات فضلاً عن امكانية تعرض المدفوعات الالكترونية الى تحديات اثناء استخدامها

خامساً: منهج البحث: من أجل اثبات صحة فرضية البحث وبغية تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الباحثين انها ستعتمد المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) في المقارنة بين الدولتي بهدف الكشف عن الدور التي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي .

سادساً: الإطار الزماني والمكاني للبحث

1. البعد المكاني: دراسة مقارنة بين الدولتي الإمارات العربية المتحدة والعراق بغية التعرف على مسارات النجاح والتحديات التي تواجهها هاتين الدولتي لكي يكون بالإمكان وضع توصيات مناسبة لتطوير التجربة العراقية في هذا الصدد.

2. البعد الزماني: المدة (2017-2022) .

سابعاً: هيكلية الدراسة: لغرض الإحاطة التفصيلية بجوانب البحث فسيتم تقسيمها إلى

محورين الأول سيناقش الأطار النظري لوسائل الدفع الإلكتروني والشمول المالي ،والثاني تحليل واقع وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي الامارات –العراق.

المحور الأول : الأطار النظري لوسائل الدفع الالكتروني والشمول المالي

مع التطور الرقمي المتسارع شهدت الأنظمة المالية تحولاً جذرياً في أنظمة الدفع، إذ ساعد اتساع التجارة الألكترونية والخدمات المالية الرقمية على حدوث مثل هذا التحول والذي أدى الى تطور أنظمة الدفع نحو الأنظمة الرقمية. أستناداً لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم وعوامل انتشار وسائل الدفع الألكتروني:-

أولاً: مفهوم وسائل الدفع الألكتروني: في العصر الحديث ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ظهرت وسائل الدفع الألكترونية التي تأثر بها الناس نظراً لمزاياها من حيث السرعة والكلفة، فأصبح من السهل على اي شخص في اي مكان ان يحصل على جميع المعلومات التي يحتاجها من شبكة الانترنيت، ومع تطور تكنولوجيا الألكترونيات والحواسيب التي تم ادخالها في كافة القطاعات فقد فتح المجال لبروز التجارة الألكترونية (Ehramikar,2000;p1)، وما رافقها من تطور في مجال إدارة وتنفيذ الانشطة المتعلقة بتجارة السلع والخدمات من خلال تحويل الأموال إلكترونيا عن طريق انظمة التسوية، حيث نجم عن استخدام الكمبيوتر والشبكات الرقمية تغيرات جوهرية في القطاع المصرفي من خلال تقديم خدمات متطورة وبكلفة منخفضة (WTO.2017;p1) ، فبدأ الاستخدام الأول لبطاقات الائتمان في الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1956 إذ دخلت بطاقة فيزا VISA لأول مرة تحت اسم Bank Americard تتبعتها بعد ذلك بطاقة ماستر كارد تحت اسم Master Charge. وتعد بطاقات الائتمان من أكثر وسائل الدفع شيوعاً في العالم حيث يعتبر هذا النوع من وسائل الدفع الالكتروني الخطوة الأولى للتحول من طرائق الدفع التقليدي الى الدفع الالكتروني شائع الاستخدام بين الافراد في ظل التطور التكنولوجي الحالي وصولاً الى النقود الألكترونية والعملات المشفرة. أن كلمة الدفع تعني إطفاء الدين او تسوية الالتزام كما ان نظام الدفع يعبر عن مجموعة من المؤسسات والتنظيمات والأدوات والقنوات التي يتم من خلالها عملية الدفع، ويشيسر مصطلح الدفع الالكتروني الى أي نوع من أنواع تحويل الأموال بشكل الكتروني سواء لتسوية الديون أو تسوية عمليات البيع والشراء أو غير ذلك من التسويات. وتُعدّ وسائل الدفع من أهم مكونات نظام الدفع ومن ابرز مؤشرات كفاءتها سواء من حيث حجمها ومدى تنوعها، وتعرف على انها خدمات دفع تستخدمها تقنية المعلومات والتشفير وشبكة الاتصالات(Les,1998;p6) اي يجمع بين طياتهُ كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا المتقدمة للوفاء بالالتزامات مثل:(التحويل الالكتروني للأموال والصك الالكتروني والكمبيالة الالكترونية والدفع بالبطاقات الالكترونية والدفع بالنقود الالكترونية) (مفتاح ومعارفي ،2007:ص54). وتعرف أيضاً على أنها مجموعة من الأدوات والإجراءات المصرفية التي تتضمن تداولاً وتحويلاً للأموال الكترونياً، لكونها وسيطاً بين الطرف الدافع والطرف المستفيد(Ahmed,2019;p2). كما تعرف على انها مجموعة من الوسائل والقواعد والادوات والإجراءات المصرفية التي تسهل تداول الأموال وتقدم خدمات الدفع للأفراد والشركات من قبل المصارف والمؤسسات المالية المشاركة على وفق برامج إلكترونية (سبتي ،2020:ص26)، وكذلك تعرف على أنها مجموعة متكاملة من الأدوات والوسائل التي سهلت المعاملات المالية بين المؤسسات إذ تعمل على تعزيز رفاهية الاقتصاد من خلال تقليل تكلفة رأس المال ,وتقليل المخاطر المالية، وتحسين الوساطة المالية(Radhika,2018;p718). مما تقدم فإن وسائل الدفع الالكترونية هي مجموعة أدوات وتحويلات الكترونية تستعمل كوسيلة للدفع، تقّدمها

المؤسسات المالية الوسيطة لعملائها كخدمات لتسهيل اجراء معاملاتها المالية وتتمثل بـ(البطاقات، الألكترونية والشيكات الالكترونية، والبطاقات الذكية، والنقود الالكترونية) مع ضمان حماية هذه العمليات من المخاطر التي قد تتعرض اليها على وفق ضوابط البنوك المركزية. مع التطور الرقمي المتسارع شهدت الأنظمة المالية تحولاً جذرياً في أنظمة الدفع، إذ ساعد اتساع التجارة الألكترونية والخدمات المالية الرقمية على حدوث مثل هذا التحول والذي أدى الى تطور أنظمة الدفع نحو الأنظمة الرقمية. أستناداً لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم وعوامل انتشار وسائل الدفع الألكتروني.

ثانياً: خصائص وسائل الدفع الالكتروني: من الخصائص المهمة التي تتميز بها وسائل الدفع الإلكتروني هي (سلطان ،2013:ص41-42)(الجداية وخلف،2009،ص235):-

1. انها ذات سمة دولية: أي تضفي الصفة الدولية على وسائل الدفع ، فهي وسيلة مقبولة من جميع الدول ولاسيما عند تسوية الحسابات في المعاملات المالية، التي تتم عبر فضاء الكتروني واسع، وذلك بوساطة الانترنت.
2. الادارة المنظمة من الجهة التي تقدم خدمة الدفع الالكتروني: إذ يترتب على ذلك وجود نظام مصرفي مسبق ليتيح التعامل والدفع بهذه الوسيلة أي توفر هذه السياسة أجهزة خاصة بإدارة العملية الالكترونية وتوفر أيضا الموثوقية للمتعاملين بهذه الوسائل، وهذا من دور المصارف، والشركات التي تقوم بها.
3. انها تتسم بالامان والموثوقية: من المفترض أن تكون أنظمة الدفع الإلكتروني غير عرضة للهجوم خاصة وأن الانترنت يُعد شبكة متاحة للجميع لذا تُعد شركات الدفع الالكتروني المزيد من وسائل الحماية والامان لأنظمة الدفع الالكتروني لتجنب السرقة من الحسابات الالكترونية. وفي السياق نفسه يتكون نظام الأمن لأنظمة الدفع الإلكتروني من تسعة عناصر هي المصادقة، منع الاحتيال، السرية، قابلية التجزئة، قابلية التحويل، منع تكرار الأنفاق، خصوصية الدفع، عدم الكشف عن هوية الزبون، امكانية تتبع الدافع.
4. سهولة الاستعمال: والمقصود هنا هو سهولة استخدام وسيلة الدفع الإلكتروني دون أي تعقيد. حيث تُعد سهولة الاستخدام خاصية مهمة فهي توفر لحاملها القدرة على الوفاء بالتزاماته من خلال تمرير البطاقة في اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع او إعطاء أمر الدفع عبر شبكة الانترنت.
5. الراحة: توفر وسائل الدفع الإلكتروني راحة كبيرة للمستخدمين، حيث يمكنهم الدفع بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى حمل النقود.
6. السرعة: تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بسرعتها، حيث يمكن إجراء المدفوعات في غضون ثوانٍ.
7. التوفير: يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن توفر المال من خلال تقليل رسوم المعاملات المالية وتقليل الحاجة إلى حمل النقود فضلا عن تقلل من المخاطر المرتبطة بالمدفوعات النقدية، مثل السرقة والفقدان.
8. الشفافية: توفر وسائل الدفع الإلكتروني شفافية كبيرة في المعاملات المالية، حيث يمكن تتبع المدفوعات وتسجيلها بدقة.
9. الوصول إلى الخدمات المالية: يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن توفر الوصول إلى الخدمات المالية للفئات التي لا تملك حسابات بنكية أو لا تملك وصولاً كافياً إلى الخدمات المالية التقليدية.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة أن خصائص وسائل الدفع الإلكتروني تكمن في سهولة الاستعمال من قبل حاملها، وكذلك تضمن الأمان في نقل البيانات وهي غير معرضة للهجوم في أي وقت أضافة إلى قبولها دوليا في تسوية الحسابات وآخيرا لها القدرة على خفض التكاليف مقارنة بالدفع التقليدية.

ثالثاً: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني: لقد تعددت أنواع وسائل الدفع الألكتروني إذ يمكن تلخيص هذه الأنواع بالآتي:

أ-**البطاقات الالكترونية**: هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية مغناطسية بأبعاد قياسية، وتحتوي على بيانات مرئية وغير مرئية، كمعلومات الشخص حامل البطاقة، وصورته الشخصية ورقم الحساب، والتوقيع وتاريخ صلاحية البطاقة(Niga,2015;p5)، وتصدرها المصارف لعملائها لتتعامل بها بدلاً عن حمل النقود. وتُعرفُّ أيضاً على أنها بطاقة تؤدي وظيفة الوفاء، والائتمان بحسب نوعها تصدرها مؤسسة مالية، لشخص طبيعي، أو معنوي تتيح لحاملها إجراء سحب نقدي من البنوك، أو الحصول على سلع وخدمات فور تقديمها(Latitution,2013;p4).ويمكن ذكر ابرز المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات كالاتي(العصيمي ،2004:ص43)(محمد،2011:ص540-541):-

1. **الفيزا العالمية:** وهي أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، ويعود تاريخ أنشائها 1958 عندما إصدر البنك الامريكي البطاقة الزرقاء، والذهبية ، تتكون هذه (246) مصرف كبير ذات تصنيف (A)، ومن (3505) مصرف ذات تصنيف (B) تقوم البنوك ذات التصنيف (A) بإصدار البطاقات للزبائن، وتقديم الخدمات المصرفية الكترونيا، أما البنوك الصغيرة ذات التصنيف (B) فتقوم بتمثيل البنوك الكبيرة، والحصول على مميزات كوضع اسمائها على البطاقة والحصول على بعض الرسوم.
2. **الماستر كارد العالمية:** هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة الامريكية وفي مدينة نيويورك، وتعتبر مقبوله في أكثر من 200 مليون محل تجاري، وتصدر للعملاء ضمن شروط معينة وسقف محدد، واستخدمت لتسوية المعاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار.
3. **المؤسسات المالية الكبرى**: ويقوم هذه المؤسسات بإصدار البطاقات الائتمانية مباشرةً دون ان تمنح تراخيص أصدارها لأي مصرف، او مؤسسة مالية أخرى، كما تتولى الحصول على مستحقاتها من حملة بطاقاتها. ان قنوات أستخدام الدفع الألكتروني هي عصب منظومة الدفع المصرفي الألكتروني، بحيث يمكن أعتبار نظام الدفع الشرط اللازم لأنجاز معاملات الدفع الألكتروني في حين تعتبر قناة التوزيع الشرط الكافي ولا يمكن فصل أحدهما عن الأخر(عبد الحميد،2006:ص11)، وتقسم الى قنوات الكترونية قديمة وأخرى حديثة. واعتمد القطاع المصرفي على قنوات إلكترونية تتناسب مع درجة تطور السائدة في قطاع الاتصالات في تلك الفترة وهي كالأتي:

1. **أجهزة الصراف الآلي**(Automatic Teller Machine)(ATM): ظهرت أجهزة الصراف الآلي في بداية السبعينات من القرن الماضي وهي خطوة لتقليل عدد المعاملات داخل البنوك، وإمكانية الوصول الى الأموال الموجودة في الحساب في أي وقت وعلى مدار الساعة، كما أن المصارف استخدمتها في عمليات أخرى تعود بالفائدة والربح عليها، ومنها، التعرف على الحساب، طلب دفتر الشيكات، إجراء تحويلات نقدية، إجراء ايدعات نقدية، سداد فواتير بعض الخدمات الحكومية، وغيرها.
2. **نقاط البيع الألكتروني**(Point Of Sale)(POS): وفيها يتم أستخدام البطاقة الألكترونية والتي يحملها العميل وعرضها على الكاشف للقيام بتسديد التزاماته، حيث ان بمجرد تمرير البطاقة بهذه الأجهزة تتم قراءة المعلومات الخاصة لحساب العميل، وتمريرها مع المبلغ المطلوب الى المصرف، ومنه الى المصرف المصدر للبطاقة لسحب المبلغ المطلوب من حساب

العميل حامل البطاقة، وتحويلة الى حساب أخر. وهناك قنوات حديثة وهذه القنوات تتناسب مع التقدم العلمي والتكنولوجي، وزيادة أستخدام الانترنيت في المجال التسويقي، وازدياد التطورات في العالم الرقمي وهي كالاتي(Savings Bank in Zimbabwe,2014;p5)(النجار 2010:ص11):-

1. **أجهزة الخدمة الذاتية** (Kiosk): نظراً لرغبة المصارف بتطوير خدماتها المقدمة لعملائها، وتقليل الاعتماد على الموظفين لتلبية حاجاتهم والأجابة على استفساراتهم، ظهرت أجهزة الخدمة الذاتية، والتي تقوم بعرض المعلومات بشكل سهل ومرن ،فضلاً عن تقديم خدمات أخرى مثل دفع الفواتير، تحويل الأموال ....ألخ.
2. **الخدمات المصرفية عبر الانترنيت**(Internet banking): وهي خدمة من خدمات منظومة الدفع المصرفي عبر شبكة الانترنت من خلال الكومبيوتر الشخصي او اي وسيط إلكتروني، إذ يمنح إمكانية الدخول عن بعد أفتراضياً لأي نوع من الخدمات المصرفية.
3. **الخدمات المصرفية عبر الهاتف** (Phone banking): أستفادت المصارف من مزايا المجيب الآلي للمقاسم الهاتفية الحديثة، فقامت بالتسويق لخدماتها عن طريق الهاتف الثابت ومساعدة عملائها في أجراء بعض العمليات المالية وغير المالية عن طريق الهاتف.
4. **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول** Mobile banking: ان الاتجاة العام للدفع الألكتروني في العالم اليوم هو انتشار استعمال الهاتف المحمول، إذ يصل عدد خطوط الهاتف 1,2 بليون جهاز في العالم مقابل مليار مستعمل للانترنيت، ويعكس أمتلاك الهاتف المحمول صورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة كلياً، وأصبح من خلال الهاتف الدخول الى الشبكة العالمية ، وتصفح المنتجات، ومن ثم يمكن استخدامها في تقديم خدمات منظومة الدفع الألكتروني.

ب-الشيك الإلكتروني (Electronic check):هو صورة إلكترونية للشيك الورقي يحمل في محتوياته خط (MICR) أما المعلومات المشفرة فتكون جميعها عبارة عن رسالة موثوقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك تحتوي على قيمته، وتاريخ الصرف والمستفيد ورقم الحساب المحمول إليه(FDIC,2022;P3) ، وتُجرى عمليات هذا الشيك عن طريق الإنترنت، أو شبكة بيانات أُخرى، فضلاً عن احتواءها على عدة مميزات منها الحماية، والأمان بما في ذلك المصادقة وتشفير المفتاح العام، والتوقيعات الرقمية، فضلاً عن ذلك الشروط القانونية والشكلية للشيك الالكتروني متماثلة على نظيره الورقي، وقد أثبتت الدراسات ان تكلفة تشغيل الشيك الألكتروني اقل بكثير من نظيرة الورقي(The Investopedia Express Podcast,2022;p2).

ت-**المحفظة الالكترونية**: هي إحدى وسائل الوفاء التي تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة، وحزمة إفتراضية غير نقدية تحل محل الأوراق النقدية يسمح لمستخدميها شراء السلع والخدمات عن طريق الانترنت دون الحاجة للذهاب الى أجهزة الصراف الآلي، أو المصرف لسحب النقود بل يجري ذلك عن طريق إستخدام المحفظة واجراء المعاملات المختلفة كافة في ثوانٍ معدودة دون أي حركة نقدية مادية وفي اي وقت، والغرض من هذا النوع هو السرعة في الإنجاز، وحثّ المستخدمين على تقليل اعتمادهم للنقود الورقية (Shingari,2017;p1). واستخدام المحفظة عن طريق وسائل مختلفة كالهاتف الذكي، أو جهاز الكمبيوتر(The economic times,2022;p2).

ث-**النقود الالكترونية** (Electronic Money): استخدمت مصطلحات كثيرة تعبر عن هذا النوع من النقود فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقمية (Digital Money)، وبغض النظر عن المصطلح المستخدم فإنَّها جميعاً تشير الى مفهوم واحد، وهو قيمة نقدية لعملة ما تُصدَّر بشكل إلكتروني مخزونة على وسيلة إلكترونية (Soheila.1998;p25). وتُعرف على أنّها

"مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية فعلياً أن تحلَ محل العملات التقليدية في التبادل. ولكي تكتسب هذه النقود الصفة القانونية لا بد من توافر ثلاثة أطراف: العميل، والبائع، والمصرف الذي يعمل الكترونياً عن طريق الانترنت، وأن اصدار هذه النقود مقابل وديعة لا تقل قيمتها على قيمة المصدرة (Magidi,Norest).

ج-**العملات المشفرة** (Cryptocurrncies): تعود جذور العملات المشفرة الى عام 1998 إذ أقترح (Wei Dai) فكرة نوع لامركزي من العملة الا ان ظهورها الى العيان كان في عام 2009 عن طريق ظهور عملة وُعرفتْ بالبيتكوين بوساطة شخص يحمل اسماً مستعاراً يدعى ساتوشي ناكا موتو، كما ظهرت حديثاً أنواعاً أخرى من العملات المشفرة منها اثريوم ETH (Ethereum)ولايت كوين LTC (Lite Ccoin) وغير ذلك من العملات المشفرة. يعد البيتكوين من أشهر العملات الرقمية الموجودة، وتتصف بالتميز والتفرد من حيث استخدامها بوساطة الانترنت بدون الحاجة الى وسيط ثالث كالبنك المركزي، إذ يجري التعامل بها من شخص تجاه شخص آخر ويُعاب على هذا النوع من العملات بأنه لا يخضع الى رقابة الجهات الحكومية للتأثير فيها، أو التحكم في كمية إصدارها في حال حصول تضخم، فضلاً عن استخدامها بإجراء تعاملات غير قانونية كغسيل الأموال و التهرب الضريبي(Global Journal of Management and Business,2014 ;p1-5). وتختلف النقود الالكترونية عن العملات المشفرة بانها تمثل شكلاً رقمياً للنقود التقليدية تخضع اتلى التنظيم من قبل البنوك المركزية في حين ان العملات المشفرة هي عملات رقمية لا تخضع الى سلطة مركزية تعتمد على التشفير وتقنية البلوكشين.

رابعاً: الشمول المالي: ويُعرف الشمول المالي بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكثر عدد ممكن من السكان، ولاسيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وبتكاليف مناسبة لهم، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار الخدمات المالية الملائمة، ولاسيما فئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبأقل التكاليف ممكنة، لتفادي لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير الرسمية المرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف ولا يتحقق الشمول المالي من دون التثقيف المالي، إذ بات هذا الموضوع من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها المؤسسات المالية الدولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة التحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion التي مقرها ماليزيا في عام 2017 وتضم عضوية (104) دول من بينها (5) دول عربية (العراق ليس ضمنها)، ويحقق الشمول المالي أربع نتائج مهمة وهي على النحو الآتي:

1. الحد من تكاليف المعاملات المالية على مستوى الأسرة ومن ثم يسهم في زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية للأسرة والتعليم.
2. العمل على تشجيع وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة التي من المفترض أنها توفر الفرص في سوق العمل.
3. تعزيز نزاهة القطاع المالي الوطني والاستقرار الاقتصادي للدولة.
4. تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي ومن ثُمَّ يقلل من فرص الفقراء لأزمات أو كوارث مالية.

1- فضلاً عن عناية البنوك المركزية بحتمية تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي، بسبب أن زيادة مستوى الشمول المالي يكون لها تأثيرات بالغة الأهمية في الاقتصاد المحلي من خلال تسهيل التوزيع الكفوء للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، وأن الوصول إلى الخدمات المالية يحسن من إدارة التمويل بشكل يومي، ويساعد على تقليل نمو التمويل غير الرسمي الذي يطغى على معظم الاقتصادات النامية والفقيرة، ويسهم في تقليل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل بين فئات

المجتمع من خلال توفير الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأشخاص وبكلفة منخفضة وتمكينهم من البدء بأعمال جديدة (Kubat,2015;p1). تزايدت العناية بالشمول المالي على المستوى العالمي، وأصبحت معظم دول العالم تضعه ضمن أهدافها الاقتصادية الاستراتيجية، لغرض زيادة العمق المالي، لما له من آثار إيجابية، مباشرة وغير مباشرة، في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وتقليل البطالة والفقر، فقد أصبح هنالك تزايد مستمر في نسبة الشمول المالي لدى معظم البلدان، إذ تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة الشمول المالي على مستوى العالم بلغت (69%) في عام 2017، علما أن هذه النسبة تتفاوت بين البلدان ذات الدخل المرتفع والتي تصل بها نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في نفس العام إلى (94%) مقابل (63%)في البلدان النامية، وتختلف هذه النسبة كذلك من بلد إلى آخر. وتعد التكنولوجيا المتطورة، وتوسع استخدام الإنترنيت وزيادة استعمال الهاتف النقال، من العناصر المهمة في زيادة الشمول المالي، لذلك فإنَّ تحقيق ارتفاع في نسبة الشمول المالي يتطلب توفير بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات المتطوّرة والسريعة الانتشار(جمهورية العراق، تقرير الاستقرار المالي ،2017:ص89). توجد مؤشرات عديدة تستعمل لقياس مستوى الشمول المالي في الدول، و لكن سيتم الاعتماد هنا على مؤشرين أساسيين لقياس مستوى الشمول المالي من خلال:

2- مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

3- استعمال الخدمات المالية Usage of Financial Services الذي يعبر عن أداء مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة. إن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد على متغيرات قابلة للقياس علماً أنه لا يوجد اتفاق على عدد ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس الشمول المالي(جمهورية العراق ،تقرير الاستقرار المالي 2018:ص95).

خامساً: استخدام وسائل الدفع الالكتروني تعزز الشمول المالي: ان وسائل الدفع الإلكتروني تلعب دورًا هامًا في تعزيز الشمول المالي من خلال(جمهورية العراق ، تقرير الاستقرار المالي ،2016:ص75):

- **توفير الوصول إلى الخدمات المالية:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن توفر الوصول إلى الخدمات المالية للفئات التي لا تملك حسابات بنكية أو لا تملك وصولاً كافياً إلى الخدمات المالية.
- **تقليل التكاليف:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تقلل التكاليف المرتبطة بالمعاملات المالية، مثل رسوم السحب النقدي والتحويلات المالية.
- **زيادة الكفاءة:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تزيد من كفاءة المعاملات المالية، مثل الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية الفورية.
- **تعزيز الشفافية:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تعزز الشفافية في المعاملات المالية، مثل توفير سجلات دقيقة للمعاملات المالية.
- **زيادة الأمان:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تزيد من أمان المعاملات المالية، مثل استخدام التشفير والتوقيعات الرقمية.
- **توفير الخدمات المالية للفئات المهمشة:** يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن توفر الخدمات المالية للفئات المهمشة، مثل الفئات ذات الدخل المنخفض والمناطق النائية.

تعزيز الابتكار المالي: يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني أن تعزز الابتكار المالي، مثل تطوير خدمات مالية جديدة ومبتكرة. توجد مؤشرات عديدة تستعمل لقياس مستوى الشمول المالي في الدول، و لكن سيتم الاعتماد هنا على مؤشرين أساسيين لقياس مستوى الشمول المالي من خلال(صندوق النقد الدولي ،2016:ص75) :

1-مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.
2-استعمال الخدمات المالية Usage of Financial Services الذي يعبر عن أداء مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
إن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعتمد على متغيرات قابلة للقياس علماً أنه لا يوجد اتفاق على عدد ونوع المتغيرات المستخدمة في قياس الشمول المالي. حسب ما ورد في تقارير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي ، أن التقدم الملحوظ والزيادة في مؤشرات الشمول المالي في دول العالم تعود إلى تطور وزيادة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وهو ما نتج عنه إصدار جيل جديد من الخدمات المالية والمصرفية التي تعتمد على الأنترنت والهواتف المحمولة، وهذا ما خلق فرصة كبيرة لتقلل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر وأحسن، فاستخدام البطاقات المصرفية في عملية الدفع الإلكتروني يقوم بطريقة مباشرة بتفعيل مؤشرات الشمول المالي، حيث لاستخدام هذه البطاقات في عملية الدفع الإلكتروني وجب على المواطن ملكية حساب مصرفي و ادخار أموال في حسابه المصرفي، و توفر محطات الدفع الإلكتروني في مختلف الاماكن ، وكذلك زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي في الفروع المصرفية والمؤسسات المالية، فان تحقيق زيادة ملحوظة في هذه المؤشرات كان أحد أهم أسبابها زيادة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، حيث ارتبطت زيادة عدد بطاقات الدفع الإلكترونية بمؤشر ملكية الحسابات مصرفية وادخار أموال في حسابه المصرفي.

المحور الثاني : تحليل واقع وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي الامارات/ العراق

لكي يتم اعداد مقارنة بين الدولتين لا بد من تسليط الضوء على وسائل الدفع الالكتروني والشمول المالي في كليهما وكما يأتي :-

أولاً: تجربة الإمارات العربية المتحدة

أ- تحليل إجمالي وسائل الدفع الالكتروني ومكوناته في الامارات العربية المتحدة: لقد تنافست المصارف الإماراتية في ابتكار احدث الوسائل التي تتسم بالسهولة والسرعة بأستخدام الاجهزة الالكترونية الحديثة فضلاً عن قيام حكومة الامارات بالعديد من المبادرات التي أتخذتها لتعزيز البنية التحتية للانترنت والاتصال والنطاق العريض في البلاد والنمو في استهلاك البيانات من قبل الافراد والشركات ونشر شبكات الجيل الخامس في كافة انحاء البلاد وزيادة إمكانية الوصول الى الانترنت الى 100% من السكان ومن أهمها تم تشغيل منظومة الدرهم الإلكتروني في عام 2011 استكمالاً لبرنامج الدرهم الالكتروني الذي أطلقته وزارة المالية في الإمارات عام2001 المتكامل مع شبكات ووسائل الدفع العالمية والذي يتمتع بمرونة خدمات الحكومة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني عبر قنوات الدفع المختلفة بمعايير عالمية إذ تسمح منظومة الدرهم الإلكتروني بالتحصيل الآلي لرسوم الحكومية والجهات غير الحكومية، والتجارة الإلكترونية للتسوق والدفع عبر الإنترنت (E-dirham)، كما وزاد عدد الجهات المرتبطة بمنظومة الدرهم الالكتروني ليصل إلى 30 جهه حكومية وغير حكومية في عام 2018 بدلا من 25 جهة في العام 2013 يعمل حالياً بمنظومة الدرهم الإلكتروني 15 وزارة، 7 هيئات اتحادية مستقلة، حكومة دبي الإلكترونية، مجموعه من الدوائر المحلية وبعض الشركات الكبرى كما قدم 70مصرف معتمد شهادات الضمان المصرفي الآلي بمنظومة الدرهم الألكتروني وقد بلغ عدد نقاط البيع الالكترونية نحو 3000 نقطة، تعمل حالياً كقنوات لتحصيل رسوم الخدمات والإيرادات في حين تم تركيب وتشغيل حوالي 5000 جهاز صراف آلي خاصة بتلك المنظومة لتتم تعبئة البطاقات الخاصة

بالمنظومة واعتماد وتهيئة ما يزيد على 60 مركزاً لتوفير وتوزيع بيع وإعادة تعبئة بطاقات الدرهم الإلكتروني. تم تشغيل منظومة الدرهم الإلكتروني في عام 2011 استكمالاً لبرنامج الدرهم الالكتروني الذي أطلقته وزارة المالية في الإمارات عام 2001 والذي يتكامل مع شبكات ووسائل الدفع العالمية مع تمتعه بمرونة خدمات الحكومة الإلكترونية والتحصيل الإلكتروني عبر قنوات الدفع المختلفة بمعايير عالمية إذ تسمح منظومة الدرهم الإلكتروني بالتحصيل الآلي لرسوم الحكومية والجهات غير الحكومية، والتجارة الإلكترونية للتسوق والدفع عبر الإنترنت (E-dirham)، كما وزادت عدد الجهات المرتبطة بمنظومة الدرهم الالكتروني ليصل إلى 30 جهة حكومية وغير حكومية في عام 2018 بدلا من 25 جهة في العام 2013 يعمل حالياً بمنظومة الدرهم الإلكتروني 15 وزارة، 7 هيئات اتحادية مستقلة، حكومة دبي الإلكترونية، مجموعه من الدوائر المحلية وبعض الشركات الكبرى كما قدم 70مصرف معتمد شهادات الضمان المصرفي الآلي بمنظومة الدرهم الألكتروني وقد بلغ عدد نقاط البيع الالكترونية نحو 3000 نقطة، تعمل حالياً كقنوات لتحصيل رسوم الخدمات والإيرادات في حين تم تركيب وتشغيل حوالي 5000 جهاز صراف آلي خاصة بتلك المنظومة لتتم تعبئة البطاقات الخاصة بالمنظومة واعتماد وتهيئة ما يزيد على 60 مركزاً لتوفير وتوزيع بيع وإعادة تعبئة بطاقات الدرهم الإلكتروني، كما أعلنت مؤسسة دبي للمستقبل عن تأسيس "المجلس العالمي للتعاملات الرقمية" في عام 2016 وتبني أحدث الابتكارات الناجحة على مستوى العالم بهدف بحث واستكشاف التطبيقات الحالية والمستقبلية لها والعمل على تنظيم التعاملات الالكترونية عبر منصات البلوك تشين"Blockchain"، التي يمكن من خلالها تسجيل وتوثيق كل المعاملات الألكترونية والتداولات باستخدام عملات البيتكوين الرقمية "Bitcoin" (زقراري،2022:ص63)، إذ يلاحظ من جدول (1) ان وسائل الدفع الالكتروني قد ازدادت من (34.8) مليون وسيلة دفع إلكترونية في عام 2017 الى (47.4) مليون وسيلة دفع إلكترونية في عام 2022 لتحقق معدل نمو مركب بلغ (36.20 %) خلال مدة الدراسة .

جدول (1) مكونات وسائل الدفع الالكتروني ونسب مساهمتها في الامارات للمدة ؤ2017-2022 **مليون وسيلة**

السنوات	البطاقات اللاكترونية	المحافظ الالكترونية	الحسابات الالكترونية	إجمالي الدفع الالكتروني	نسبة مساهمة البطاقات الالكترونية%	نسبة مساهمة المحافظ الالكترونية%	نسبة مساهمة الحسابات الالكترونية%
2017	14.8	4	16	34.8	42.5	11.5	46.0
2018	14.8	4	17	35.8	41.3	11.2	47.5
2019	15.2	5	20	40.2	37.8	12.4	49.8
2020	15.7	5	23	43.7	35.9	11.4	52.6
2021	16.8	5	23	44.8	37.5	11.2	51.3
2022	17.4	5	25	47.4	36.7	10.5	52.7
معدل نمو مركب %	3.29	4.56	9.34	36.20			
المتوسط%					38.6	11.4	50.0

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى الامارات العربية المتحدة ، وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء على الموقع الالكتروني https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

كما يلاحظ في الجدول (1) ان وسائل الدفع في الإمارات تضمنت عدة مكونات منها الحسابات الالكترونية هي أكثر وسائل الدفع استخداماً من قبل المواطنين، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي وسائل الدفع الالكتروني (50%) خلال مدة الدراسة تلتها البطاقات الالكترونية والمحافظ الالكترونية اللتان شكلتا ما نسبته (38.6 %)(11.4 %) من إجمالي وسائل الدفع الالكتروني كمتوسط خلال مدة الدراسة. كما يلاحظ ايضاً ان عدد الحسابات الالكترونية قد ازداد من (16) مليون حساب الكتروني في عام 2017 الى (25) مليون حساب الكتروني في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (9.34 %) بسبب تطور شركة اتصالات الامارات التي تعد من أكبر الشركات العالمية التي تقدم خدماتها المختلفة بقطاعات الأعمال والأفراد ومزودي خدمات الاتصالات والإنترنت العالمية وشركات المحتوى ضمن ما يقاس على أمتداد اسيا وإفريقيا، والتي

تضاعفت مع أجراءات الحظر لتقليل انتشار فيروس كورونا فضلاًعن تأسيس متاجر افتراضية على شبكة الإنترنت مثل كوم ترست كوحدة أعمال الكترونية تابعة للشركة الاتصالات الاماراتية ولديها ضمان أمن المعاملات المالية الالكترونية واستمر تطور حجم التجارة الالكترونية ما يمثل تقريباً 55% من إجمالي سوق التجارة الإلكترونية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2013مع إمكانية ازديادها بمرور الوقت(فعلول وطلحة ،2020:ص18). من جانب أخر فقد ارتفع عدد البطاقات الالكترونية من (14.8) مليون بطاقة في عام 2017 الى (17.4) مليون بطاقة في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (3.29 %) نتيجة أصدار العديد من البطاقات ولعل أهمها اصدار بطاقة الدرهم الالكتروني الزرقاء من الجيل الثاني لمنظومة الدرهم الالكتروني لعام 2010 المتوائمة مع بطاقة فيزا العالمية وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي عدد وحدات تعادل كل وحدة درهم إماراتي واحد وبفئات مختلفة وهي تعد من البطاقات ذات الحدود المنخفضة المبالغ، وشكلت بديلاً لحمل الأموال النقدية، إذ تتيح لمستخدميها دفع قيمة مشترياتهم المحلية والعالمية بسهولة في اكثر من 24 مليون محل تجاري حول العالم، مع الاشارة الى أهميتها من ناحية الرقابة على الانفاق الإستهلاكي. كما ازدادت المحافظ الالكترونية الى (5) مليون محفظة في عام 2022 بعد ما كان عددها (4) مليون محفظة في عام 2017 بمعدل نمو مركب بلغ (4.56 %) ، بسبب الاستفادة من منصات التعاملات الألكترونية "البلوك تشين" للقيام بالتداولات المالية بموافقة جميع الأعضاء مما يحد من عمليات الاحتيال وغسيل الأموال، فعلى سبيل المثال فإن العملة الألكترونية غير قابلة للتزوير أو التلف ويمكن نقلها عبر الحدود بكل سهولة كما يمكنها تسهيل عملية التسوق عبر شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. ويساهم المجلس العالمي للتعاملات الرقمية" في دعم الجهات الحكومية والشركات الخاصة في دولة الإمارات لتعزيز فهم استخدامات هذه التكنولوجيا والجوانب التنظيمية المرتبطة بها وإجراء مشاريع تجريبية لاختبار مدى استعداد الأسواق لتبني العملات الرقمية، وتدعم منصة بلوك تشين أكثر من مليونين محفظة للعملة بيتكوين Bitcoin وهي مدعومة من أنظمة تشغيل "أبل وأندرويد وشبكة الإنترنت" ومتاحة في جميع أنحاء العالم بأكثر من 15 لغة ويمكن للمستخدمين إرسالها من خلال الرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني مع الحفاظ على خصوصية المستخدم والأمن والحماية(التجارة الالكترونية ،2015:ص7-8).

ب .تحليل واقع أهم مؤشرات الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة: وضع المصرف المركزي استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الامارات ويعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين. تهدف هذه الاستراتيجية (FinTech Strategy) إلى إنجاح بيئة التقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار بهدف ضمان توفير بيئة صحية ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل. وسوف تُدعم الخطة بإطار تنظيمي متوازن يوفر الحماية للمستهلكين ويحافظ على أمن المؤسسات وسلامتها(UAE,2013;p4). كما قام مصرف الإمارات العربية المتحدة بتعزيز الشمول المالي وذلك عند إصدار قانون حماية المستهلك والمعايير المصاحبة له من أجل التمكين والمشاركة الكاملة في المجتمع والسوق المالي وان يكون الحصول على الخدمات شاملاً من خلال تمكين المستهلكين ومن ضمنهم الفئات المهمشة وذوي الهمم والنساء من الحصول على المنتجات مثل الحساب الألكتروني وبطاقات الائتمان وتنفيذ التعاملات الرقمية الالكترونية بطريقة أمنة وفعالة، فضلاً عن قيامه في عام 2017 بإنشاء دائرة حماية المستهلك والتي تشمل إدارة الشكاوى وإدارة الشمول المالي والتوعية المالية، فضلا عن إصدار عدة نشرات توعوية حول مفاهيم الخدمات المالية ونشر.الثقافة المالية والمشاركة في المعارض التوعوية داخل وخارج البلاد(فعلول وطلحة مصدر سابق :ص29). وبذلك ،سوف نتعرف في هذا الصدد على أهم مؤشرات الشمول المالي في الإمارات

حسب مؤشر الانتشار المصرفي لكل 100 الف بالغ والرقعة الجغرافية. يلاحظ من الجدول(2) أن عدد أجهزة الصراف الآلي قد ازدادت من (5437) جهاز في عام 2017 الى 6320 جهاز في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (3.06 %)، وان عدد فروع المصارف قد أزداد من (416) فرع في عام 2017 الى (512) فرع في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (4.24 %)، كما ان الانتشار المصرفي لكل 100 الف بالغ خلال مدة الدراسة قد ارتفع من (5.423) فرع لكل 100 الف بالغ في عام 2017 الى (6.539) فرع لكل 100 الف بالغ في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (3.81 %) ، حيث يتضح الزيادة في نسب المؤشر نتيجة الزيادة في عدد فروع المصارف 96 فرع ، وكما نلاحظ ان أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ قد ارتفعت من (70.874) جهاز في عام 2017 الى (80.711) جهاز في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (2.63 %) وتفسير هذه الزيادة هو سعي المصرف المركزي الاماراتي في تطوير أنظمة الدفع وتسوية المدفوعات الالكترونية، فضلاً عن توفير الخدمات المالية بمشاركة عدد من المصارف من خلال توفير أجهزة الصراف الآلي.

جدول(2) أهم مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية في الامارات العربية المتحدة للمدة 2017-2022

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد فروع المصارف المعتمدة	عدد السكان البالغين 15 سنة فأكثر الف نسمة	عدد فروع المصارف لكل 100 الف بالغ	عدد اجهزة الصراف لكل 100 الف بالغ
017	5437	416	7,671	5.423	70.874
2018	5621	429	7,701	5.571	72.994
2019	5834	451	7,721	5.841	75.561
2020	5963	472	7,746	6.093	76.981
2021	6104	498	7,782	6.399	78.434
2022	6320	512	7,830	6.539	80.711
معدل النمو المركب %	3.06	4.24	0.41	3.81	2.63

المصدر : من عمل الباحثين استناداً الى الامارات العربية المتحدة ، وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء على الموقع الالكتروني https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

*الانتشار المصرفي =عدد فروع المصارف او عدد اجهزة الصراف الآلي /عدد السكان البالغين(نسمة 100000)

***الانتشار المصرفي حسب الرقعة الجغراقية = عدد فروع المصارف او عدد اجهزة الصراف الآلي / المساحة الجغرافية 1000 كم البالغة 71.0236**

واذ ما قورن المؤشرين مع المتوسط العالمي، ووفقاً لبنك الدولي والبالغ 20.50 فرعاً لكل 100 الف بالغ في عام 2021، وهي لا تزال قليله وغير كافية لتمكين أفراد المجتمع من الوصول الى الخدمات المصرفية، لا سيما الفئات التي تسكن بعيداً عن مراكز المدن مما يعيق الكثير من الفئات الى الوصول والتعامل مع القطاع المصرفي وتم تعويض نقص الفروع في زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، فأن انتشارها المصرفي لا يقل اهمية عن انتشار فروع المصارف، وأكثر من ذلك قد تكون بديل عن الفروع المصرفية، وتقدم الكثير من الخدمات التي تقدمها الفروع، لذا فأن مستوى انتشارها في غاية الاهمية لرفع مستويات الوصول، ومن ثم التعامل مع القطاع المصرفي، حيث تجاوزت الامارات تلك النسب وبمقارنة نسبة انتشار أجهزة الصراف الآلي لسنة 2021 مع المتوسط العالمي، وفقاً لموقع البنك الدولي البالغ 56.69 جهازاً لكل 100 الف بالغ مما يدل على أن الامارات ذات انتشار واسع لأجهزة الصراف الآلي بشكل كبير معوضة في ذلك انتشار الفروع المصرفية . لضمان وصول أكبر عدد من الفئات من أجل تحقيق الأهداف فيما يتعلق بمستويات الشمول المالي، ويعود الى قيام المصرف المركزي الإماراتي بتعزيز الشمول المالي من خلال استخدام التقنيات الحديثة للقيام بالمدفوعات والتحويلات والتجارة الالكترونية مع أطلاق مبادرات ونظام جديد من قبل البنوك ومقدمي الخدمات التي تسارعت بشكل أكبر خلال أزمة كورونا فقد قام المصرف المركزي بتعزيز التعاملات الالكترونية وزيادة الحد الاقصى للمدفوعات البطاقة اللاتلامسية كجزء من خطة الدعم واعفاء عن رسوم التحويل الذي عمل به لتعزيز الشمول المالي(برنية واخرون،2019:ص48-49).

ثانيا: تجربة جمهورية العراق

أ.تحليل إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني في العراق: تعد وسائل الدفع الالكتروني من الوسائل السريعة والفعالة للوصول الى الخدمات المالية والمصرفية وبكلفة أقل، ويعمل البنك

المركزي العراقي على انتشار تلك الوسائل للوصول الى الخدمات ويعدّ ذلك أحد أهدافة الرئيسية من أجل تحسين الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات الالكترونية قد تم تقسيم الوسائل الى الحسابات الالكترونية، البطاقات الالكترونية، المحافظ الالكترونية كما مبين في الجدول (3)، إذ يلاحظ أن إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني في العراق قد اتجهت بشكل تصاعدي، إذ ارتفعت من(9.1) مليون وسيلة دفع في عام 2017 الى (28.5) مليون وسيلة دفع عام 2022 محققه بذلك معدل نمو مركب بلغ (25.65 %) للمدة 2017-2022، ويعود ذلك الى زيادة انتشار الخدمات المالية والمصرفية للدفع الالكتروني وزيادة استخدامها نتيجة ارتفاع مستوى الوعي الثقافي والمالي في العراق ومع قيام القطاع المصرفي بزيادة مستوى انتشار أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع والسحب النقدي، وفقا لتوجيهات البنك المركزي العراقي في تعزيز هذه الخدمات، وهذا يأتي ضمن جهوده المبذولة لتحقيق أهدافه في تطوير أنظمة الدفع الالكتروني وتسهيل المبادلات المالية الالكترونية من قبل المواطنين والمؤسسات في العراق(تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية،2021:ص166)كما إن عملية توطين الرواتب أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي داخل العراق من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية التي تم إنشاؤها للموظفين وزيادة عدد البطاقات الإلكترونية التي تم منحها لهم، كذلك زيادة الخدمات المالية التي تقدمها المصارف لأجل جذب الموظفين لديها، وزيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور(جمهورية العراق، تقرير الاستقرار المالي ،2022:ص127). كما سعى البنك المركزي العراقي الى توفير الوصول الشامل والعادل الى الخدمات المالية والمصرفية للجميع بغض النظر عن دخلهم وموقعهم الجغرافي، إذ تُعّد الحسابات الالكترونية والبطاقات والمحافظ الالكترونية وسائل سهلة وامنة لإدارة الاموال بشكل إلكتروني، فقد ارتفعت عدد الحسابات الألكترونية من (2.4) مليون حساب في عام 2017 الى (8.8) مليون حساب في عام 2022محققة بذلك معدل نمو مركب بلغ (29.67 %) للمدة ذاتها حيث تمكن الافراد من فتح حساباتهم وايداع الاموال واجراء التحويلات والمعاملات المالية الاخرى وبفضل الحسابات يمكن للأفراد تلقي الرواتب والمدفوعات وتوفير الاموال والوصول اليها بشكل أمن وفعال. كذلك فأن إعداد البطاقات الالكترونية قد زادت بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت من (6.5) مليون بطاقة في عام 2017 الى (16.8) مليون بطاقة في عام 2022محققةً بذلك معدل نمو مركب بلغ (20.91 %) لان البطاقات الالكترونية تسمح للأفراد باجراء عمليات الدفع والسحب النقدي بسهولة سواء كان ذلك من خلال اجهزة الصراف الآلي او عبر الانترنت، كما زاد عدد المحافظ الالكترونية من (0.2) مليون محفظة في عام 2017 الى (2.9) مليون محفظة في عام 2022 محققة معدل نمو مركب بلغ (70.72 %) ، إذ توفر المحافظ مستوى اضافي من الامان والحماية حيث تستعمل تقنيات التشفير والمصادقة المتعددة لحماية المعلومات المالية الحساسة وضمان سلامتها من الاختراق والاحتيال ويلاحظ ان متوسط نسب المساهمة للحسابات الالكترونية، البطاقات الالكترونية المحافظ الالكترونية الى إجمالي الدفع الإلكتروني بلغت(24.3 %) (70.0%)(5.7%)على التوالي.

جدول (3) إجمالي وسائل الدفع الإلكتروني في العراق للمدة 2017-2022 مليون وسيلة دفع

السنوات	الحسابات الالكترونية	البطاقات الالكترونية	المحافظ الالكترونية	إجمالي وسائل الدفع الالكتروني	نسبة مساهمة الحسابات الالكترونية%	نسبة مساهمة البطاقات الالكترونية%	نسبة مساهمة المحافظ الالكترونية%
2017	2.4	6.5	0.2	9.1	26.4	71.4	2.2
2018	1.8	9.0	0.3	11.1	16.2	81.1	2.7
2019	3.8	10.9	0.4	15.1	25.2	72.2	2.6
2020	6.1	12.2	1.2	19.5	31.3	62.6	6.2
2021	6.7	15.4	2.1	24.2	27.7	63.6	8.7
2022	8.8	16.8	2.9	28.5	30.9	58.9	10.2
المتوسط%					26.3	68.3	5.4
معدل النمو المركب %	29.67	20.91	70.72	25.65			

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية بأعداد مختلفة.

ان الخطوة الأولى لشمول عدد أكبر من الأفراد في النظام المالي هو فتح حساب مصرفي ، كذلك الأمر يخص المحافظ الألكترونية والحسابات الألكترونية، وان الزيادة التي تحصل في عدد

المحافظ الألكترونية او الحسابات المصرفية تعد تطوراً وتوسعاً في حجم الشمول المالي، لان الفرد عند حصوله على اي منها يصبح داخل في النظام المالي، وعليه إقبال أكبر عدد من الأفراد للدخول في النظام المالي(جمهورية العراق ،تقرير الاستقرار المالي 2021:ص128). وفي اطار دعم الحكومة العراقية لعمليات الدفع الالكتروني وتفعيلها في جميع مفاصل الدولة لما يتمتع الدفع الالكتروني لمستوى عالي من الحماية والأمان واختصاراً للوقت والجهد المبذول ومساهمتها في تنشيط حركة الاقتصاد المحلي فقد اتخذت الحكومة العراقية عدد من الاجراءات أبرزها ما يلي(جمهورية العراق ،تقرير الاستقرار المالي 2022:ص133) :(1) الزام جميع الدوائر الحكومية وغير الحكومية التي يتم فيها تحصيل المبالغ بفتح حسابات مصرفية واجراء الدفع عن طريق الوسائل الالكترونية وتوفير اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع الى جانب الاستلام النقدي (2) الزام جميع المدارس الخاصة والجامعات الاهلية ومحطات تجهيز الوقود بجميع اصنافها ومواقعها والمطاعم والفنادق والمحال التجارية بمختلف انواعها والصيدليات والمراكز الطبية والعيادات التي تقتضي الدفع لصالحها في حدود امانة بغداد وجميع مراكز المحافظات والاقضية في جميع انحاء العراق بفتح حسابات مصرفية وتوفير نقاط البيع والدفع الالكتروني مع بقاء الاستلام النقدي الى جانبه فضلاً عن قيام البنك المركزي العراقي في تبسيط اجراءات منح رخصة حصيل البطاقات الالكترونية وتقليل العمولات على المصارف والجهات.

ب.تحليل واقع الشمول المالي في العراق: وقد عني البنك المركزي العراقي بتعزيز مستوى الشمول المالي، ورفع مستوى تقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافةً، ولجميع انحاء العراق، مع العمل على رفع مستوى جودة الخدمات المُقدَّمة، وعمل البنك المركزي العراقي كذلك وبالتعاون مع المصارف ورابطة المصارف العراقية الخاصة على زيادة توعية المواطنين بموضوعات الشمول المالي من خلال عقد ورش العمل والندوات وكذلك استخدام وسائل الإعلام المختلفة. ومن أجل تعزيز الوصول إلى فئات المجتمع كافة، وتيسير الاستخدام، وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، ويتضمن مفهوم الشمول المالي أيضًا حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، ولتحقيق ذلك شكلت اللجنة العليا للشمول المالي في عام 2018 برئاسة السيد محافظ البنك المركزي، وعضوية عدد من الجهات في القطاع العام والخاص، وهي تتولى إعداد الاستراتيجية الوطنية الطويلة الأجل للشمول المالي، وانبثقت عنها لجان فرعية(تنفيذية وتنسيقية)(مهدي ،2024:ص7). وسعي البنك المركزي العراقي إلى تطوير الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ أن معظم الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتبهم من خلال بطاقة(كي كارتCard)التي بدأها مع موظفي البنك المركزي العراقي بمشاركة عدد من المصارف عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي (ATM)، وكذلك تشجيع البنك المركزي المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي، ومن أهم المبادرات الأخرى التي يسهم بها البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق في العامين 2015 و 2016 هي الآتي(جمهورية العراق ،تقرير الاستقرار المالي 2018 :ص65):

1. تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.
2. ترخيص شركتي محفظة زين العراق وآسيا حوالة لخدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال.
3. ترخيص شركة الطيف للتحويل المالي للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني (إصدار البطاقات).
4. مشروع توطين رواتب موظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.
5. ترخيص شركة العرب لتكنولوجيا المعلومات للعمل كمزود خدمة دفع إلكتروني(مصدر، محصل)

6. ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الإلكتروني للعمل بصفة مزود خدمة دفع إلكتروني
7. تطوير الأسواق المالية بواسطة تفعيل السوق الثانوية عن طريق اقتناء نظام المتاجرة Trading System.
8. تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS .

كما يقوم البنك المركزي العراقي بقياس مستوى الشمول المالي في البلد باستخدام مؤشرين أساسيين هما الوصول ACCESS ، والاستخدام USAGE ، وكل من هذين المؤشرين يشتمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالآتي: أن رفع مستوى مؤشر بعد الوصول الى الخدمات المالية يعد الاساس في تمهيد الطريق أمام تعزيز وتحقيق الشمول المالي في العراق، وذلك من خلال تقليل الجهد والوقت والعبء الذي يتحمله أفراد المجتمع عند حاجتهم الى الخدمات المالية، إلا أن واقع وطبيعة هذه المؤشرات كانت ولا تزال دون المستوى المطلوب، لهذا سيتم تحليل التغيرات التي طرت عليها مع ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك، وترتكز مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية على عدد المصارف، وانتشار فروعها، فضلاً عن أجهزة الصراف الآلي والانتشار المصرفي لها نلاحظ من الجدول (4) زيادة عدد المصارف خلال مدة الدراسة من 44 مصرف في عام 2010 الى 70 مصرف في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (1.22%) مما يعني ان هنالك تحسناً في واقع الانتشار المصرفي للمصارف العراقية ومن ثم تسهيل عملية الوصول المصرفي اللازم، إذ رافق تلك الزيادة في عدد المصارف زيادة في فروعها من 834 فرعاً في عام 2017 الى 876 فرعاً عام 2022 بزيادة مقدارها 42

جدول (4) مؤشرات الوصول الى الخدمات المالية في العراق للمدة 2010-2022

السنوات	عدد فروع المصارف المعتمدة	عدد اجهزة الصراف الآلي	عدد السكان البالغين(الف نسمة)	عدد الفروع لكل 100 الف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ
2017	834	656	21,186	3.937	3.096
2018	843	865	21,711	3.883	3.984
2019	881	1014	21,912	4.021	4.628
2020	884	1340	21,681	4.077	6.181
2021	901	1566	22,067	4.083	7.097
2022	876	2223	22,666	3.865	9.808
معدل النمو المركب %	0.99	37.65	0.43	-0.37	25.94

المصدر: من عمل الباحثين استناداً الى البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث ،النشرات السنوية بأعداد مختلفة، العمود (7) وزارة التخطيط ،النشرات الاحصائية للجهاز المركزي للاحصاء الخاصة بأعداد السكان 2010-2022

يلاحظ أن الانتشار المصرفي لكل 100 الف بالغ خلال لمدة الدراسة بلغ تقريباً خمسة فروع حيث يتضح التفاوت والتذبذب في نسب المؤشر بالرغم من زيادة عدد فروع المصارف ويكمن السبب في زيادة عدد السكان البالغين بنسبة أكبر من الزيادة في عدد فروع المصارف، ومع زيادة عدد البالغين فأن نسب المؤشر قد تراوحت بين ثلاثة فروع الى اربعة فروع لكل 100 الف بالغ واذ ما قورن المؤشرين مع المتوسط العالمي، ووفقاً للبنك الدولي والبالغ 20.50 فرعاً لكل 100 الف بالغ في عام 2021 ، فهذه النسب لا زالت قليلة وغير كافية لتمكين أفراد المجتمع من الوصول الى الخدمات المصرفية، لا سيما الفئات التي تسكن بعيداً عن مراكز المدن في ظل تركز الفروع في مناطق دون الأخرى مما يعيق الكثير من الفئات الى الوصول والتعامل مع القطاع المصرفي كذلك الحال بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي، فأن انتشارها المصرفي لا يقل اهمية عن انتشار فروع المصارف، وأكثر من ذلك قد تكون بديل عن الفروع المصرفية، وتقدم الكثير من الخدمات التي تقدمها الفروع، لذا فأن مستوى انتشارها في غاية الاهمية لرفع مستويات الوصول، ومن ثم التعامل مع القطاع المصرفي وكما في الجدول(4) ان اعداد أجهزة الصراف الآلي قد ازدادت من 656 جهازاً صرافاً آلي في عام 2010 الى 2223 جهاز صراف آلي في عام 2022 بمعدل نمو مركب بلغ (37.65 %) ، حيث كان العدد متزايد في جميع الأعوام وتفسير هذه الزيادة هو سعي البنك المركزي العراقي في تطوير أنظمة الدفع وتسوية المدفوعات الالكترونية، فضلاً عن توطين الرواتب الذي بدأ مع موظفي البنك نفسه بمشاركة عدد من المصارف من خلال توفير أجهزة الصراف الآلي، وكما نلاحظ ان أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ قد ارتفعت من (3.096) جهاز في عام 2017 الى (9.808) جهاز في عام

2022 بمعدل نمو مركب بلغ (25.94 %) ويعود السبب ما تم ذكرة من تطوير انظمة الدفع وتوطين رواتب الموظفين، بالرغم من زيادة إجمالي وسائل الدفع الالكتروني في العراق من 9.1 مليون وسيلة دفع في عام 2017 الى 28.5 مليون وسيلة دفع في عام 2022 إلا انه لايزال اقل استخدأماً لتلك الوسائل مقارنةً بدول الامارات العربية المتحدة إذ بلغت (47.4) مليون وسيلة دفع في عام 2022 ، ويعود ذلك الى عدة عوامل لعل من أبرزها حداثة تجربة الدفع الألكتروني في العراق مقارنةً بالامارات وكذلك عدم قدرة الافراد على معرفة كيفية استخدامهم للوسائل وأدارة اموالهم من خلالها وعدم الثقة بالمؤسسات المالية وارتفاع تكلفة اصدارها والسياسات المالية المعقدة في المصارف التي يكون من الصعب على المتعاملين فهمها والالتزام بها فضلاً عن نقص الفروع المصرفية وقلة انتشار اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وضعف شبكات الاتصال التي تحد من استخدام هذه الوسائل من قبل الافراد ولاسيما في المناطق الريفية او المهمشة(جمهورية العراق ،تقرير الاستقرار المالي 2016:ص75).

ثالثاً: المقارنة بين الإمارات والعراق لدور وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الشمول المالي: الا ان المقارنة بين الدولتين تظهر ان هناك تراجعاً في مؤشرات العراق وفقاً لمؤشرات البنك الدولي حول الوصول الى الخدمات المالية بالمقارنة مع دولة الامارات فيوضح الجدول (5) ان العراق ضعيف في مستوى الشمول المالي فكان اعلى انتشار فروع المصارف لكل 100 الف بالغ 6 فروع تقريباً في حين بلغ في العراق اربعة فروع تقريباً أما انتشار اجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ فكانت الامارات اعلى انتشار للاجهزة الصراف الآلي 80 جهاز في حين كان انتشار اجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ في العراق 9 اجهزة تقريباً، وهذا يعود الى حداثة التجربة العراقية من جهة وضعف تطور البنية التحتية المصرفية المتوفرة والتطور التكنولوجي للقطاع المصرفي وانخفاض الوعي الثقافي للمجتمع مالياً ودخولهم بالمنظومة المصرفية من جهة أخرى (راعاني ،2024:ص20). يظهر الجدول (5) ان زيادة وسائل الدفع الالكتروني تؤدي الى زيادة مستوى الوصول الى الخدمات المالية والتي تقاس بمستوى انتشار فروع المصارف واجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ وعند اخذ وسائل الدفع الالكتروني وتأثيرها في الانتشار لأجهزة الصراف الالي ظهرت في الامارات ان هنالك اتجاهاً مشتركاً في زيادة وسائل الدفع الالكتروني والشمول المالي فقد زادت وسائل الدفع الالكترونية من (34.8) وسيلة دفع في عام 2017 الى (47.4) وسيلة دفع في عام 2022 مما أدى الى زيادة انتشار اجهزة الصراف الآلي من 70 جهاز في عام 2017 الى 80 جهاز صراف آلي في عام 2022 اما في العراق فقد زادت وسائل الدفع الالكترونية من (9.1) وسيلة دفع في عام 2017 الى (28.5) وسيلة دفع في عام 2022 مما أدى الى زيادة انتشار اجهزة الصراف الآلي من 3 جهاز في عام 2017 الى 9 جهاز صراف آلي في عام 2022 وكذلك الحال بالنسبة الى تأثير زيادة عدد البطاقات على نسبة البلغون الذين يمتلكون حسابات مصرفية فقد زاد عدد البطاقات من 14.8 مليون بطاقة في عام 2017 الى 17.4 مليون بطاقة في عام 2022 زادت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية من 87% في عام 2017 الى 100% في عام 2022، أما في العراق فقد زاد عدد البطاقات من 6.5 مليون بطاقة في عام 2017 الى16.8 مليون بطاقة في عام 2022 زادت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية من 22% في عام 2017 الى 37% في عام 2022 مما يدل على ضعف مؤشرات الشمول المالي وصعوبة في الوصول الى الخدمات المالية في العراق.

جدول (5) علاقة وسائل الدفع الالكتروني في بعض مؤشرات الشمول المالي في الامارات –العراق للمدة 2017-2022

المؤشر	سنوات / الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي وسائل الدفع الالكتروني	الامارات	34.8	35.8	40.2	43.7	44.8	47.4
	العراق	9.1	11.1	15.1	19.5	24.2	28.5
عدد البطاقات الالكترونية	الامارات	14.8	14.8	15.2	15.7	16.8	17.4
	العراق	6.5	9.0	10.9	12.2	15.4	16.8
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 الف بالغ	الامارات	70	72	75	76	78	80
	العراق	3	3	4	6	7	9

نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين يملكون حسابات مالية في مصرف او اي مؤسسة مالية اخرى %	الامارات	87	91	98	99	100	100
	العراق	22	25	26	30	33	37

المصدر: من عمل الباحثين في استناداً الى البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية بأعداد مختلفة، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

- الامارات العربية المتحدة ، وزارة شؤون مجلس الوزراء، المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء على الموقع الالكتروني https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. ان وسائل الدفع الالكتروني تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي ، إذ ان استخدام الدفع الالكتروني بدل من الدفع النقدي يساهم في تعزيز الشمول المالي الذي يعد الاساس في تطبيق الدفع الالكتروني حسب زيادة استخدام الدفع الالكتروني زاد من انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في دول العينة
2. هنالك اختلافات كبيرة بين الامارات والعراق في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية في تعزيز الشمول المالي
3. ان استخدام وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق يواجه العديد من التحديات لعل اهمها ضعف البنية التحتية التكنولوجية وضعف الوعي المالي وضعف الاطر التشريعية واللوائح التنظيمية لاستعمال وسائل الدفع الالكترونية

ثانياً : التوصيات

1. توفير البنى التقنية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ الدفع الالكتروني واستقطاب التقنيات المهارات البشرية اللازمة كانتشار تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات وشبكات الانترنت التي تعزز مستويات استخدام المواطنين لهذه التقنيات التي تمكن افراد المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية .
2. إنشاء بوابة وطنية موحدة للدفع الالكتروني بهدف تيسير المعاملات على المستفيدين والمكلفين من خلال تحديد جهة مركزية مرتبطة معلوماتياً بالجهات الحكومية ذات العلاقة.
3. نشر ثقافة استعمال وسائل الدفع الالكتروني لضمان استفادة المواطنين من مزاياها من خلال الورش والندوات التوعوية.

المصادر References

1. برنيه يسر.وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، العدد 109 أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019. ص:48-49.
2. التجارة الالكترونية في الامارات : مقال على صحيفة الإمارات اليوم، تاريخ 2015، ص:7-8.
3. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي2021، ص:166.
4. الجداية محمد نور بن صالح ، خلف سناء جودت ، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر.والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة 1، 2009، ص:23.
5. جمهورية العراق/البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017.
6. راعاني سركيس العز ، الشمول المالي استراتيجيات تحديات وتطبيقات عملية، البنك المركزي العراقي، دائرة المخاطر،2024. ص:20.
7. زقراري ياسر ، صهيب وبهوالهوشات ، دور وسائل الدفع الالكتروني في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الامارات – الجزائر، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2022، ص:62-63
8. سبتي علا سمير ،"نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية، "مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد15 ، العدد 51، 2020 ، ص:26.
9. سلطان خديجة ، إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية دراسة حالة بنك التنمية الريفية – وكالة بسكرة - ، رسالة ماجستير فرع مالية ونقود، جامعة محمد خضير بسكرة، 2013، ص:41-42.
10. صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص:75.

11.عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، مصر، 2006، ص.1

12.العصيمي محمد بن مسعود بن محمد ، البطاقات الدائنة تاريخها وأنواعها وتعاريفها وتوصيفها ومزاياها وعيوبها، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 2004، ص: 43.

13.قعلول سفيان ، طلحة الوليد ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ، 2020، مصدر سابق، ص:18.

14.محمد أبو عمر دبيانِ ، المعاملات المالية أَصالَة ومعاصرة ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض- المملكة العربية السعودية الطبعة: الثانية، المجلد 12، 14، 2011، ص:540-541.

15. مفتاح صالح ومعاريفي فريدة ، نحو مناخ استثماري واعمال مصرفية الكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان، الاردن، 2007، ص:54

16.مهدي حسين رضا ، تطور الدفع الالكتروني في العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف، 2024.

17.النجار فريد ، وليد النجار، وسائل المدفوعات الالكترونية، التجارة والاعمال الالكترونية المتكاملة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2010، ص:11.

18.Ahmed Aziz, A&Muneeb,M ," Electronic Payment System: A Complete", Journal Of Multidisciplinary Sciences,VOL.1,NO.2, 2019, p:2.

19.Ehramikar, Soheila, The Enhancemeat of Credit Card Fraud Detectioa Systems using Machine Learning Methodology, A thesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Master of Applied Science Department of Chernical Engineering and Applied Chemistry, University of Toronto, 2000,p.1.

20.FDIC Consumer Compliance Examination Manual — March 2022, p.3.

21. Global Journal of Management and Business Research: C Finance Volume 14 Issue 2 Version 1.0 Year 2014. P.5., Eli & Brito, Jerry, cryptocurrency, From The New Palgrave Dictionary of Economics, Online Edition, Edited by Steven N. Durlauf and
Lawrence E. Blume.2014 , P.1 .

22. Kubát, Max, Virtual currency bitcoin in the scope of money definition and store of value, University of Economics, Winston Churchill sq. 4, Prague 130 67, Czech Republic, 2015, p.1.

23.Latino Community Credit Union, 2013, p.4.
1.Latino Community Credit Union, 2013, p.4.

24.Les nouveaux instruments 4-J.P Goulaoven, Monetaries, Libraire vuibert paris: 1998.p.6.

25. Magidi, Norest & Nzaro, Robert, Assessing the Role of Electronic Payment Systems in Financial Institutions. A Case of a Savings Bank in Zimbabwe, Bindura University of Science Education, Zimbabwe.

26.Niga, Victor, Application Security, Application Security Delivery Student's Name, Institution Affiliation, 2015. P.5.

27.Radhika K.P," Use Of Electronic Payment Instruments And Effect On Cash Management Micro Analysis", Article In Economic Affairs,Vol.63,No.3 P , 2018, P.718.

28.Savings Bank in Zimbabwe, Bindura University of Science Education, Zimbabwe, Global Journal of Management and Business Research: C Finance Volume 14 Issue 2 Version 1.0 Year 2014. P.5.

29. Shingari, Isha & Chauhan, Madhu, Future of e-Wallets: A Perspective From Under Graduates, Delhi, India, International Journals of Advanced, 2017, p.1.

30. Soheila, Alexander, "Monetary Policy Implications of Digital Money", Kilos, Vol. 51, no

31. The economic times, https://economictimes.indiatimes.com ,2022 ,p.2.

32. The Investopedia Express Podcast, Kagan, 2022, p.2.

33.UAE United Arab Emirates, Blockchain in the government,12/05/2022, https://u.ae/en/about-the-use/digital-uae/blockchain-in-the-uae-government.

34.WTO Working Group on E-commerce, Plurilateral Negotiations on Trade-related Aspects of Electronic Commerce, 2017,p.1